

كلمة

طاهر المصري

في مؤتمر

( حل الدولتين - التصورات الموازية لمستقبل القضية

اللسطينية وإمكانية التسوية )

أسئلة الهوية والإندماج ( الأردن خاصة )

بكفيا

2017 / 6 / 9

فخامة الرئيس ، ، ،

أصحاب القامات سيداتي وسادتي ،

السادة مركز القدس للدراسات السياسية ، وبيت المستقبل ومؤسسة كونراد

اديناور المحترمين

عندما تلقيت الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر العتيد ، لم

أتردد بالموافقة لأكون بينكم في هذا البيت العريق في محاولة لإستشراف

آفاق المستقبل لمشروع ( حل الدولتين) الذي ربطه المنظمون الكرام

بالعنوان الفرعي ( أسئلة الهوية والاندماج ) ( الأردن خاصة ) . فطالما

ترددت هذه العناوين التي سيتصدى لها المشاركون الكرام في عقولنا

وقلوبنا . بمعنى أنها كانت تفرض نفسها علينا مرة بمنطوق العاطفة ومرة

أخرى بوقائع الحقائق وصدقاتها . ومن المؤكد أن مجمل عناوين المؤتمر

ما هي إلا خرائط طرق تسمح لنا بالولوج إلى حيث تتمركز المشكلة وتتعلم

المخاطر .

السيدات والسادة الكرام ..

إن الحديث في عمق العلاقة التاريخية والحالية بين الأردن وفلسطين يبقى حديثاً ذو شجون ، فقد ارتبط البلدان في تكوينهما ككيانين سياسيين بهويتين وطنيتين ، وبقضيتين متلاصقتين ، بسبب خطوط قلم الرصاص التي رسمها سايكس وبيكو لمنطقة الشرق الأوسط ، وما كرسه السير ونستون تشرشل لاحقاً ، ثم ما تضمنه وعد بلفور المشؤوم من إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . إضافة إلى واقع تاريخي جغرافي وعائلي معروف .

لقد ارتبط مصير الأردن وفلسطين الوجودي ببعضهما البعض في ذات اللحظة التي صرفت بريطانيا فيها شهادتي الميلاد لكليهما ، ومن هنا ظلت هذه العلاقة متواصلة ومرتبطة ارتباطاً عضوياً لا يمكن فصم عراها ، وأعتقد أن أية سيناريوهات أو حلول يفكر السياسي الإقليمي أو الدولي للقضية الفلسطينية ، سيجد بالضرورة أن الأردن سيكون معنياً بها بشكل

أساسي وقريباً من طاولة المفاوضات أن لم يكن جالساً حولها ، ليبحث عن حل مشترك بين التوأمين.

\*\*\*\*\*

الأردنيون من أصل فلسطيني في المملكة الاردنية الهاشمية فنتان .  
الأولى مواطني الضفة الغربية الذين اتحدوا مع الضفة الشرقية وأصبحوا مواطنين في المملكة الأردنية ، وأصبحت الضفة الغربية بما فيها زهرة المدائن ، القدس جزءاً من السيادة الأردنية والعرش الهاشمي . وبدأت الدولة الأردنية بشقيها الغربي والشرقي تسعى لترسيخ وتجذير هذه العلاقة التي أتت وتمت بشكل طبيعي وسلس . وانتقل كثير من أهل فلسطين للعيش والعمل في عاصمتهم عمان ، بإعتبار أنهم يتحركون ضمن دولتهم ولا مواطنون كاملين فيها . ولا يصنفوا كلاجئين .

هذه الفئة هي أردنية الجنسية منذ قيام الوحدة بين الضفتين عام 1950 ، ولكن بعد قرار فك الارتباط الذي تم في نهاية تموز 1988 ، سحبت

الجنسية الاردنية من أكثر 1.5 مليون إنسان من سكان الضفة وأصبحوا مواطنين فلسطينيين . واحتفظ حوالي 2 مليون إنسان منهم بجنسيتهم الأردنية وبقوا في الضفة الشرقية ، بالرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة على تحديد عددهم ونقل جنسيتهم إلى الفلسطينية . وما كنا نسمع به في فترات سابقة حول الشكوى من سحب الجنسيات أو الأرقام الوطنية يتعلق بهذه الفئة . وعندما تذكر تعليمات فك الارتباط أو دائرة المتابعة والتفتيش ، فإن الأمر يتعلق بهم أيضاً .

أما الفئة الأخرى ، فهم اللاجئون الفلسطينيون الذين هاجروا من فلسطين ال 48 ، وهم مسجلون في سجلات الاونروا ويبلغ عددهم في الأردن أكثر من 2 مليون انسان ، وهؤلاء هم المعنيون بحق العودة والتعويض .

الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين يحملون الجنسية الأردنية بشكل قانوني وهم مواطنون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات . وهم جزء

من النسيج الاجتماعي الاردني . والتداخل الأسري يقوي كل يوم ويشير إلى مدى قوة العلاقات الاجتماعية . وهاتان الفئتان يزداد نشاطهما العام ، وأصبح منهم الوزراء والنواب ومدراء الدوائر وفي القوات المسلحة وكافة مناحي الحياة الأردنية. وهؤلاء مشمولين بقرارات الأمم المتحدة بحقهم في العودة . وهذه نقطة هامة يجب المحافظة عليها . إذ أن جنسيتهم الأردنية لا تلغي حقهم في العودة وفي التعويض . كما أن جنسيتهم الأردنية تؤهلهم تماماً ليكونوا مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات يجب أن يؤدوها .

وهذا يفتح الباب للتساؤل عن حجم وقيمة عملية الإدماج الفلسطيني داخل المجتمع الأردني عبر السنوات والعقود الماضية .

إن الدستور وقانون الجنسية الأردني اعتبرا كل سكان الضفة الغربية ما قبل وحدة الضفتين اردنيون بالضرورة . ولم تنزل هذه الصفة عنهم بعد الاحتلال الإسرائيلي لكامل الضفة الغربية عام 1967 . وبقي أهالي الضفة الغربية الذين يعيشون في أراضي الضفة بعد 1967 يتمتعون بجنسيتهم

كمواطنين في المملكة الاردنية الهاشمية . وأنشأت في عام 1973 وزارة  
الدولة لشؤون الأرض المحتلة تُعنى بشؤون الضفة الغربية وسكانها  
باعتبارهم أردنيون تحت الاحتلال . وكنت أول وزير يشغل هذا الموقع .  
وألغيت الوزارة مع قرار فك الارتباط الشهير في نهاية تموز 1988 .

لقد انخرط الأردنيون من أصول فلسطينية تماما في المجتمع الأردني  
وفي الدولة الأردنية التي تعاملت معهم باعتبارهم مواطنون اردنيون ، إلا  
ان هذا الأمر بدأ يأخذ مناحي مختلفة عندما حدث الصدام المأساوي بين  
الجيش الأردني وفصائل منظمة التحرير المسلحة سنة 1970 ، والذي أدى  
الى انتهاج الدولة الأردنية سياسات حذرة تجاه الاردنيين الفلسطينيين ،  
خاصة ما يتعلق بالتوظيف في قطاعات محددة ، وأخذ هذا الواقع مساراً  
جعل مبدأ المواطنة هو العنوان الأهم ومطلباً على رأس مطالب الإصلاح.  
وجاء قرار فك الارتباط بين الضفتين الذي أعلنه الملك الحسين في نهاية  
شهر تموز عام 1988 ليحسم هذا الأمر جزئياً . وكنت وزيراً للخارجية

عندما إتخذت الحكومة هذا القرار وخرجت من المنصب لعدم قبولي بهذا القرار ولا بالطريقة التي نفذ فيها . وقد دفع تكريس هذه السياسات لبروز تيار أردني من أصول فلسطينية أصبح يتحدث بقوة عما اصطلح على تسميته ( المواطنة ) .

واسمحوا لي قبل أن أذهب بعيداً في هذا المضمار أن أشير الى ان الخلاف الذي شهده الأردن في السنوات الماضية حول تعريف من هو الأردني ومن هو الفلسطيني ظل محصورا في إطار بعض النخب السياسية وفي دوائر رسمية ، ولم يفرض نفسه أبداً على الشارع إلا مؤخراً مما أبقى مثل هذه الخلافات في الرأي محصورة في بعض وسائل الإعلام او في الغرف المغلقة ، ولم تنجح تلك القوى بتشكيل تيارات سياسية شعبية مؤثرة .

السيدات والسادة الحضور..

في مطالع تسعينيات القرن الماضي بدأت تتشكل في الوسط النخبوي والسياسي الأردني تيارات سياسية وفكرية نخبوية تحمل طروحات تجاه الأردنيين من اصول فلسطينية ، وصلت الى حد مطالبهم الدولة بتحديد الأردنيين من أصول فلسطينية وسحب الجنسية الأردنية منهم والتشدد في تطبيق قرار فك الارتباط ، وكانت حجة هذا التوجه هو المحافظة على حيوية القضية الفلسطينية وباعتبار أن صمود الأهل هناك هو أمر مطلوب ، ولم تجد النخب الأردنية من اصول فلسطينية امامها غير الإنخراط في الرد والنقاش ، وقد كنت انا شخصياً طرفاً في سجال سياسي طويل وعميق شغل الأردن زمناً في تسعينيات القرن الماضي مع هذا المعسكر الذي طالب بحرمان الأردنيين من اصول فلسطينية من حقوقهم السياسية.

ايتها السيدات والسادة..

لا اظنني مطالب هنا بالتوسع كثيراً في توضيح وشرح مكونات  
ومقومات الهويتين الأردنية والفلسطينية من منظور اكايمي او في تتبع  
السياق التاريخي لولادة هاتين الهويتين اللتان لا تزالان من وجهة نظري  
تتدافعان داخل الجغرافيا الأردنية في سياقات صراعية وهمية تصنعها  
النخب السياسية . ولا اظنني في هذا السياق وفي هذا المقام الكريم بحاجة  
للتاكيد لكم على ان هاتين الهويتين لا تزالان في مرحلة التكون والنضج،  
ويكفيني التاكيد فقط على ان هاتين الهويتين لا تظهران الا في سياقات توهم  
النخب لصراع وهمي قائم بينهما، بينما هما في واقع الحال تتشكلان في  
مكانين لصيقين تماما عنوانهما الرئيسي هو الارتباط العضوي والمستقبلي  
للأردن بفلسطين ، وارتباط فلسطين بالأردن.

وليس لدي ما أقوله في هذا الجانب حول مستقبل ما يمكن وصفه ب"  
المصالحة بين الهويتين " في سياقات الحلول النهائية المفترضة للقضية

الفلسطينية، وهل بالإمكان التفاوض مستقبلاً بإيجاد معادلة تعبر عن وحدة الحال بين الأردن وفلسطين .

أقول ذلك من منطوق ومعطيات ما يتم طرحه من رفض شعبي وسياسي مطلق لأية حلول مستقبلية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن ، وهو رفض عارم وعام يتوافق عليه الأردنيون شرقيهم وغربيهم ، وكذلك الفلسطينيون أنفسهم . ولكن هل من الممكن الحديث من وجهة نظر أخرى عندما تصبح الحلول النهائية للقضية الفلسطينية واقعاً معاشاً ، على نحو العودة للخيار الأردني في إطار النظام الفدرالي؟..

هذا في الحقيقة سؤال يتم طرحه منذ سنوات طويلة مضت، أود التأكيد على وجود خيط رفيع يفصل واقع المواطن الأردني الذي له صفة لاجيء 1948 ويحمل الجنسية الأردنية بكامل حقوقها وواجباتها . بحيث أنه يتمسك بحقه في العودة إلى أرضه وفي نفس الوقت يحمل الجنسية الأردنية وعليه أن يكون منتمياً لهويته وجنسيته . وهذا الخيط هو الذي

أدى الى اختلاف النخب السياسية الأردنية في تعريف من هو الأردني ومن هو الفلسطيني.

هنا لابد من إيضاح ما وراء هذا الموقف . فإني شخصياً أرى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ومن المفهوم أن الأردن لن يتدخل في مفاوضات بالنيابة عن الفلسطينيين ، بل سيفاوض الفلسطينيون إسرائيل بأنفسهم لإزالة الاحتلال ، وعلى التوقيع على معاهدة السلام الثنائية . وبعد أن تدخل فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة ، يلتقي الأردنيون والفلسطينيون في محادثات وحدوية أو إندماجية أو أي شكل من أشكال الحكم يقرره الشعبان بحرية . ومن الممكن أن يجري استفتاء عام يشمل الضفتين حول هذا

لقد طالب البعض باحتفاظ الاردني من اصل فلسطيني بهويته

الفلسطينية وشخصيته في سياق التمسك بحق العودة وللمحافظة على

القضية الفلسطينية بهدف استرجاع فلسطين وللحيولة دون تدويب القضية في هويات اخرى، وهناك من يقول وانا واحد منهم بانه طالما انني اردني واحمل الجنسية الأردنية بعد حصولي عليها بشكل قانوني ، فيجب التعامل معي كأردني ، ولذلك فاني اعتبر نفسي من الداعين بقوة الى التعامل مع هذا الملف بكل جوانبه والانتهاء تماماً من الغموض وإبقاء الوضع بدون تحديد .

على الدولة الأردنية أن تعمل بروح المصير المشترك ، وعدم تكرار سجلات الخلافات السابقة التي أثرت وبالضرورة على سياسة إدماج الأردنيين من أصول فلسطينية في كامل تفاصيل الدولة الأردنية ، والتي وجدت نفسها منذ عقود مضت لا تطبق المبدأ الذي ينص على أن الاردنيون متساوون أمام القانون .

ومن المهم والضروري أن تدعم مفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية باعتبارها هوية نضالية موجهة ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية .

وهدفها أن تقول للعالم أن هناك شعب فلسطيني مؤمن بحقه و متمسك به  
مهما طال الزمن . وعلينا في الاردن بالذات أن نتفق جميعاً على ذلك حتى لا  
تسمح للاحتلال أن يتسلل من ثقوب اختلافنا ليدعي بإقامة الوطن البديل أو  
أي مشروع إسرائيلي يهدف إلى إلغاء الهوية الأردنية .

أيها السيدات والسادة الكرام ..

عندما اتحدث عن الهوية الوطنية الفلسطينية والإندماج في المجتمع  
الأردني فإنني استند للتفريق الواضح والقاطع بين فلسطينيي  
الداخل( الضفة الغربية ومواطني السلطة الفلسطينية والفلسطينيون في  
الأراضي المحتلة سنة 1948)، وبين الأردنيين من اصول فلسطينية. الذين  
يعيشون في الضفة الشرقية ( المملكة الاردنية الهاشمية ) .

وأنا أعبر هنا عن إيماني العميق بان الهوية الوطنية الفلسطينية  
تختص بالفلسطينيين في الداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة وفي  
الشتات ، أما الأردنيون من أصول فلسطينية فهم أردنيون ، هويتهم هي

الهوية الوطنية الأردنية الجامعة ، فهم أردنيون وعليهم التمتع بهذه الهوية التي يجب ان تكون بالنسبة اليهم هي الهوية الوطنية . ولا أحد حرجاً في ذلك في ضوء الوضع السياسي والديموغرافي والاجتماعي الذي شرحته قبل قليل .

واقول ذلك في إطار وجوب تحديد المنطلقات في هذا الإطار الشائك، الذي سيقود عليّ نقد الناقدين ، وغمز الغامزين ، لكنني في ذات الوقت اعبر عما يجب أن تكون عليه حال الأردنيين من أصول فلسطينية فلا يجوز لأي منا الإنخراط في اشتباكات ضالة تعتمد على ازدواجية الهوية في الوقت الذي نطالب فيه بقوة بالتعامل معنا كأردنيين ، ثم نرفع بالمقابل رايات هويتنا الوطنية الفلسطينية.

سيداتي سادتي ،

خلاصة القول إن الأردنيين من أصول فلسطينية هم أردنيون واندماجهم بالإنتماء والتبعية الوطنية للأردن الدولة والشعب والجغرافيا

هو أمر ممارس . وهو اندماج يجب ان يتم بلا تشكيك، مع التأكيد على أن الحنين إلى مسقط الرأس هو أمر طبيعي نمارسه جميعاً ، وهذا وضع انساني طبيعي لن يصادره احد منهم في الأردن .

وأضيف في هذا المضمار نفسه أن الأردني يشارك الأردني من أصل فلسطيني في هذا الشق وهذا الالتزام تجاه تحرير فلسطين . إن دخول الهوية الأردنية على خطوط الهوية الفلسطينية هو أمر ميسر وكما قلت سابقاً يجب أن نؤكد على تنمية وتقوية الهوية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال .

في التحليل النهائي ، فإني أقصد أن يبقى المجتمع الأردني بكافة فئاته محصناً من التلاعب بمصيره أو علاقته على الإنقسام والصراع كما يحدث مع جيراننا من الدول العربية . لا نريد أن ينفذ العدو بأرائه وخبثه إلى الحد الذي يثير فينا ذلك الشقاق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .